

قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٦

بريط موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول
للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمبلغ ٢٩٣٤٨١٠٠ جنيه (فقط وقده مائتا مليار ومائتان وثلاثة وتسعون مليوناً وأربعين مليوناً واحد وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٣٢٥٣٧٣٧٥٠٠ جنيه (فقط وقده مائة واثنان وثلاثون ملياراً وخمسماة وسبعة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ١٥٠٠٨٢٠٠ جنيه .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٣٢٣٨٧٢٩٣٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٧١٧٩٥٧١٤٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وواحد وسبعين مليوناً وسبعمائة وخمسة وتسعون مليوناً وسبعمائة وأربعة عشر ألف جنيه) منها مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه إعانت .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣٩٢٥٨٣٣٩٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة وثلاثون مليوناً ومائتان وثمانية وخمسون مليوناً وثلاثمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) منه مبلغ ١٨٩٧٧٠٠٠٠ جنيه فائض حكمة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بـ ٢٨٤٩٧٧٦٧ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون ملياراً وأربعين مليوناً وسبعيناً وسبعيناً وسبعيناً وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بـ ٦٦٨٩٣٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسالية بـ ٢٧٨٢٨٨٣٧٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بـ ٢٨٤٩٧٧٦٧ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون ملياراً وأربعين مليوناً وسبعيناً وسبعيناً وسبعيناً وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسالية متعددة بـ ٢١٢٨٦٩٤٩٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بـ ٧٢١٠٨١٨٠٠٠ جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة براعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٦ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ

(المرافق ٥ يونيو سنة ٢٠٠٦ م) .

حسني مبارك

موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول

للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

(القيمة بالجنيه)

بيان	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٧/٢٠٠٨	بيان
الإيرادات الجارية والتمويلات الجارية:			
إيرادات الشفاط الجارى	١٣٣٢٥٦٠	١٦٣٧٩٥٨١	
إعانت إيرادات أخرى	٤٠٠٣٦١٣٣	٨٠٣٦١٣٣	
جملة الإيرادات الجارية والتمويلات الجارية	١١٢٠٧٣٤	١٣٧٩٥٧١٤	
جملة الاستخدامات الجارية:			
الملايين الجارى	١٣٢٥٣٧٦	١٣٢٥٣٧٥	
ضرائب دخلية	١٦٣٩٦	١٦٣٩٦	
فائض معتبر (احتياطيات)	٣٧٩٤٢٦	٣٧٩٤٢٦	
فائض حكومة	١٨٩٧	١٨٩٧	
فائض صندوق (حصة العاملين)	٩١٠٩٣	٧٧٦٥٩	
جملة الفائض	٣٩٣٥٨٣٩	٢٠١٣٨٩٤٩	
جملة الموارثة الجارية	١١٢٠٦٧٣٤	١٧٧٩٥٧١٤	
الإيرادات الرأسمالية:			
إيرادات رأسالية متعددة	٢١٢٨٦٩٦٩	٢٣١٥٤٣٨	
غير رض وتمويلات اتصالية	٧٣٤٨١٨	٦٣١٤	
جملة الإيرادات الرأسالية	٢٨٤٩٣٧	٢٩٤٣٤٧	
إجمالي الموارثة	٢٠٠٣٩٤٨١	١٤١٤٩٦١٨	٢٠٠٣٩٤٨١

* تتضمن بمبلغ ١٤٠٠ مليون جنيه ضرائب مستعففة على الشرك الأجنبى.